Syrian-American Relations Under Current Circumstances

Dr. Sammer Skief *

(Received 23 / 7 / 2024. Accepted 10 / 10 / 2024)

□ ABSTRACT □

The research aimed to explain Syrian-American relations under the current circumstances. To study the impact of the war on Syria on economic relations with countries hostile to Syria in the war, especially America, as well as to explain the impact of American sanctions on Syria, the researcher relied on the descriptive approach, and the researcher also relied on the historical approach by referring to the historical sequence of the development of international relations during the war period. On Syria, the researcher also relied on secondary data published in scientific and academic studies and research, reports issued by international institutions and scientific research, and data contained in the Central Bureau of Statistics. The researcher relied on the analytical approach in his study of the numbers for the research through time series analysis, and among the most important The results of the research:

1- The war on Syria in 2011 represented a turning point in international politics and the conflict between regional and international powers, which led to the prolongation of the war until the present time.

2-Syria's strategic location has made it a focus for the West's ambitions and exploitation of its role in regional and international balances.

3- The war on Syria is a war of the interests of major powers over influence and economic interests related to energy sources and methods of supplying them.

Key words: Foreign policy, Syrian-American relations, the war on Syria.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Doctorate - Business Administration Department - Faculty of Economics - Tishreen University-lattakia- Syria.**

العلاقات السورية الأمريكية في ظل الظروف الراهنة

الدكتور سامر اسكيف*

(تاريخ الإيداع 23 / 7 / 2024. قُبِل للنشر في 10 / 10 / 2024)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى بيان العلاقات السورية الأمريكية في ظل الظروف الراهنة. ودراسة تأثير الحرب على سورية على العلاقات الاقتصادية مع الدول المعادية لسورية في الحرب ولا سيما أمريكا، وكذلك بيان أثر العقوبات الأمريكية على سورية، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، كما اعتمد الباحث على المنهج التاريخي من خلال الرجوع إلى التسلسل التاريخي لتطور العلاقات الدولية خلال فترة الحرب على سورية، كما اعتمد الباحث على البيانات الثانوية المنشورة في الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية، والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية وعلى الأبحاث العلمية، والبيانات الواردة في المكتب المركزي للإحصاء، واعتمد الباحث على المنهج التحليلي في دراسته للأرقام الخاصة بالبحث من خلال تحليل السلاسل الزمنية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1-شكلت الحرب على سورية عام2011 نقطة تحول في السياسات الدولية، وصراع القوى الإقليمية والدولية، مما أدى إلى إطالة عمر الحرب حتى وقتنا الراهن.

2-موقع سورية الاستراتيجي جعلها محوراً لأطماع الغرب واستغلال دورها في التوازنات الإقليمية والدولية.

3-الحرب على سورية هي حرب مصالح للدول الكبرى على النفوذ، ومصالح اقتصادية تخص مصادر الطاقة وطرق إمدادها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، العلاقات السورية الأمريكية، الحرب على سورية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **دكتوراه – قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.**

مقدمة:

مرت العلاقات الدولية عبر تاريخها بالعديد من التحولات الجذرية التي أدت إلى تغيرات في التوازنات الإقليمية والدولية، ولعل أبرزها في التاريخ الحديث الحرب على سورية، والتي بدأت شرارتها الأولى في آذار عام 2011، كاستكمال لخطط مرسومة وممنهجة من قبل الاستخبارات الغربية وإداراتها لإحداث تغييرات جذرية في المنطقة، بدأت في تونس ومصر، واستمرت في ليبيا وسورية، إذ جاءت هذه الحرب كنقطة مفصلية قامت بالكشف عن حقيقة نوايا حكومات المنطقة في انتمائها لأحد محورين رئيسين محور داعم للمقاومة، ومحور داعم للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وقد أظهرت هذه الحرب تحولاً في العلاقات الدولية كان نقطة البداية في الانتقال من العالم أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، إلى عالم متعدد الأقطاب فيه روسيا والصين إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية.

لقد كشفت الحرب على سورية تعقد العوامل الداخلة بها على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويين الداخلي والخارجي، مع تزايد كبير في العوامل الخارجية المؤثرة على حدّة الحرب على سورية وتداعياتها، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتباين مستوى تدخل الدول في الشأن السوري بين الضغوطات السياسية إلى العقوبات الاقتصادية، وإمداد الجماعات الإرهابية بالسلاح إلى حد القيام بالتهديد بأعمال عسكرية وفق ذرائع متعددة من الدول المعادية لسورية، وبين الدول الداعمة لسيادة الدولة والقرار السوري، لذا كان من المهم دراسة تداعيات هذه الحرب على المنطقة والعالم متمثلة بأهم الدول الفاعلة في هذه الحرب وهي الولايات المتحدة الأميركية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (التميمي، 2019):

(تداعيات الأزمة السورية على الأمن القومي التركي)

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: ما تداعيات الأزمة السورية على الأمن القومي التركي؟ وتفرع عن التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية الآتية:

ما أسباب الأزمة السورية؟ ما حقيقة مواقف دول الإقليم من الأزمة السورية؟ ما محددات الأمن القومي التركي وأهميته؟ كيف عالجت تركيا التداعيات الأمنية في ظل الأزمة السورية؟

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

نتائج الدِّراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى جملةٍ من النتَّائج كان منها:

جاء الموقف التركي من الأزمة السورية متدرجاً ولم يكن متوازناً، بحيث لم تأخذ في الحسبان حسابات الموقف الروسي، أو على الأقل كانت التقديرات التركية للتوجهات الروسية تجاه الأزمة غير صائبة.

إن سبل معالجة تركيا للأزمة السورية جاءت مخالفة لسياسة العمق الاستراتيجي وسياسة تصفير المشكلات التي اعتمدتها عقب تشكيل حزب العدالة والتنمية للحكومة التركية.

استضافة تركيا "المعارضة السورية" بشقيها السياسي والعسكري، شكل مدخلاً لدى الجماعات الإرهابية المسلحة لتنفيذ عملياتها من تركيا بعدّها أحد أطراف الأزمة.

2- دراسة (محمود، 2020):

(الإدارة الدولية في مجلس الأمن تجاه الأزمة السورية)

مشكلة الدراسة :

يحاول البحث الإجابة على سؤال عام يتمحور في بيان أسباب عدم قدرة مجلس الأمن الدولي من إيجاد حل للأزمة السورية، وتفرع عنه محاولة الإجابة على أسئلة فرعية تضمنت ما يأتي:

كيفية تعامل مجلس الأمن مع مشاريع القرارات المقدمة؟ وماهي آلية التصويت عليها؟

ما تداعيات الأزمة السورية؟ وماهي المواقف الدولية والإقليمية منها؟

كيف عطلت الإرادة الدولية قدرة مجلس الأمن في إنهاء الأزمة السورية؟

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

نتائج الدِّراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى جملةٍ من النتَّائج كان منها:

نجحت روسيا عبر بوابة الأزمة السورية في إعادة مكانتها الدولية والإقليمية كفاعل رئيس اعترفت فيه الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية وكذلك الدول الإقليمية والتي من بينها الدول الحليفة للولايات المتحدة بل ذهبت أبعد من ذلك بتوقيع اتفاقيات مهمة وفي مختلف المجالات بحضور الرئيس بوتين شخصياً، وكانت المملكة العربية السعودية واحدة من هذه الدول الإقليمية.

تواجه الولايات المتحدة الأميركية مشكلة مركبة عبر إدارتها للأزمة السورية، فالتعاون مع الأكراد الانفصاليين الذين يعدوا أقرب حلفائها يقابله امتعاض شديد من الجانب التركي إذ يعد هذا التعاون يهدد الأمن القومي التركي بشكل مباشر، إضافة الى السعي الأمريكي الدائم إلى عدم دفع الأكراد والأتراك للتقارب مع روسيا وإيجاد تفاهمات قد تضر بالمصالح الأميركية.

3- دراسة (المحمد،رعد، 2022):

تداعيات الإرهاب الاقتصادي على التجارة الخارجية السورية خلال الفترة(2011-2020).

هدفت الدراسة إلى دراسة تداعيات الإرهاب الاقتصادي كشكل من أشكال العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية على سوريا وخصوصاً قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة(2011-2020)، اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الإحصائي لدراسة أثر الإرهاب على التجارة الخارجية السورية عن طريق معامل الارتباط كاندال تاو، ومعامل ارتباط سيبرمان، لمعرفة الاتجاه ودرجة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: اعتبار أن قطاع التجارة الخارجية السورية يُعد من أكثر القطاعات التي تأثرت بالإرهاب والعقوبات الاقتصادية، وترتبط متغيرات الدراسة بعلاقة عكسية.

4- دراسة (Salameh, Mashagbeh, 2018):

(The American Russian Rivalry in the Middle East)

(التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط):

مشكلة الدِّراسة: تلخَّصت مشكلة الدِّراسة بالتساؤل الرئيس الآتي: ما هي المحددات الداخلية والخارجية التي استندت عليها السياسة الروسية الجديدة وساهمت بشكل مباشر في الدور الروسي المتنامي في النظام الدولي؟

وعن هذا التساؤل تفرَّعت مجموعة من التَّساؤلات الفرعيَّة الآتية:

ـ ما طبيعة السياسة الخارجية الروسية الجديدة؟

ـ ما دور التنافس الاستراتيجي الروسي الأمريكي في تحديد أدوارهم في المنطقة؟

ـ ما أهمية الدور الجيوسياسي لروسيا في المنطقة العربية؟

ـ ما مستقبل العلاقات الروسية الأميركية؟

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات التنافس الأمريكي–الروسي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وركزت على أهم مجالات النفوذ الروسي الذي سعت روسيا للحفاظ عليه تحت السيطرة الأميركية

منهج الدِّراسة: استخدمت الدراسة طريقة تحليل النظم في العلاقات الدولية، في ظل انتقال النظام العالمي–من الحرب الباردة في نهاية الثمانينيات –التي تميزت بمزيج معقد من السيولة، والفوضى، وعدم الانتظام، وتحليل ظاهرة عدم التجانس بين عناصر تعمل على تحقيق التوازن الدولي وإمكانية الانتقال من الأساليب السلمية لحل النزاع الروسي الأمريكي إلى استخدام القوة العسكرية في بعض الأماكن.

نتائج الدِّراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى جملةٍ من النتَّائج كان منها:

تبني روسيا استراتيجية جديدة في سياستها الخارجية من خلال إعلان بوتين عن المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية الروسية، بهدف استعادة دور روسيا الرائد في الأحداث والتغيرات الدولية، واعتماد سياسة خارجية يمكن من خلالها القضاء على الهيمنة الأحادية، وتحويل النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب، قد شهدت تغيرات في سياستها الخارجية، ولا سيما في الشرق الأوسط، فقد بدأت في اتباع أساليب جديدة تولد انطباعات عن روسيا الجديدة، التي ناضلت لاستعادة قوتها السابقة وأظهرت، من خلال سياستها الخارجية وكيف تعاملت مع الأزمات، أنها لا تهدف إلى الهيمنة، بل على العكس، تدخلها يسعى لإيجاد شراكة استراتيجية حول الجوانب الاقتصادية والتنموية بطريقة تفيد جميع الأطراف.

5– دراسة (Chen & lin, 2018):

(Foreign Investment across the Belt and Road Patterns, Determinants and Effects)

(الاستثمار الاجنبي عبر الحزام والطريق: الأنماط والمحددات والآثار)

المشكلة تمثَّلت بالإجابة على التَّساؤل الرئيس الآتي: ما هي محددات وأنماط وآثار الاستثمار الأجنبي؟

منهج الدِّراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

نتائج الدِّراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى جملةٍ من النتَّائج كان منها:

– يمكن أن تؤدي شبكة النقل المقترحة لمبادرة الحزام والطريق إلى زيادة بنسبة 4.97 في المئة في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان مبادرة الحزام والطريق، وبزيادة قدرها 4.36 في المئة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مبادرة الحزام والطريق، وبزيادة قدرها 4.63 في المئة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وزيادة بنسبة 5.75 في المئة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج مبادرة الحزام والطريق الدول.

– عبر مناطق مبادرة الحزام والطريق، يمكن لشبكة النقل المقترحة لمبادرة الحزام والطريق أن تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 11.39 في المئة، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 6.56 في المئة، وأوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 3.8 في المئة.

6– دراسة (Mohammed, 2020):

(The Russian - American Competition in the Middle East after 2011: Future Scenes)

العنوان باللغة العربيَّة: (التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط بعد 2011: مشاهد المستقبل).

مشكلة الدِّراسة:

إن أهمية الشرق الأوسط كانت نتيجة لأهمية المنطقة التي يؤثر على تصورات القوى العالمية التي ضاعفت حجم التفاعلات الدولية والإقليمية في المنطقة وأدت إلى التحديات وانعكست آثارها على أمن واستقرار المنطقة. من هذه المشكلة، تنشأ أسئلة البحث الآتية: ما أهمية الشرق الأوسط في تصورات القوى العالمية؟ ما آليات ومجالات المنافسة الروسية الأميركية في الشرق الأوسط؟ كيف استُخدمت القضية السورية كمحور للمنافسة الروسية الأميركية؟

منهج الدِّراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج الاستشرافي.

نتائج الدِّراسة:

– ضمنت عملية المنافسة الروسية الأميركية عدة مجالات بما في ذلك الجغرافيا السياسية والطاقة ومبيعات الأسلحة والتكنولوجيا النووية الخ ... وجعل القوى المتنافسة توظف كل الآليات المتاحة والتي تم توزيعها بين آليات صلبة مثل الضغط والإكراه، وفرض العقوبات، وتعبئة عناصر القوة وبناء التحالفات.

–الأزمة السورية كمحور دولي وإقليمي أعطت الاتحاد الروسي فرصة كبيرة للظهور كقوة فاعلة ومؤثرة على الصعيد الدولي، وشجعت في الوقت نفسه دولاً أخرى –مجموعة البريكس –لتبني معارضة نهج الولايات المتحدة أحادي الجانب في السياسة الدولية.

وإن أبرز ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو محاولة بيان واقع العلاقات الأمريكية السورية في ظل الظروف الراهنة، وقد اختار الباحث هذه العلاقة نظراً للتأثير الكبير الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على سوربة وآثارها عليها.

مشكلة البحث:

من خلال المراجعة للعديد من التقارير والأبحاث التي تناولت العلاقات الدولية عموماً، لاحظ الباحث تحولاً متفاوتاً في طبيعة العلاقات الدولية بين العديد من الدول التي تشكل قوى رئيسة في العالم ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

ومن خلال التتبع التاريخي للتحولات الحاصلة في العلاقات الدولية كانت الحرب على سورية نقطة مفصلية في هذا التحول، إذ ظهرت أهمية سورية الجيوسياسية كنقطة أساسية في الصراعات الدولية، إضافة إلى مواقفها السياسية الداعمة لمحور المقاومة في المنطقة، وذلك من خلال سعي الأطراف الإقليمية والدولية إلى تعزيز نفوذها في سورية بهدف تقوية موقفها وفرض سياساتها في المنطقة بالاستفادة من موقع سورية الاستراتيجي والغني بالثروات الطبيعية ولاسيما اكتشافات حوامل الطاقة المحتملة في حوض المتوسط، ومنه يمكن صياغة التساؤل للبحث:

ما تداعيات الحرب على سورية على التوازنات الإقليمية والدولية؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

التساؤل الفرعي الأول: هل أثرت الحرب على سورية على العلاقات الاقتصادية السورية؟

التساؤل الفرعي الثاني: هل أثرت الحرب على سورية على العلاقات مع الدول المعادية (الولايات المتحدة الاميركية) لسورية؟

التساؤل الفرعي الثالث: هل أثرت الحرب على سورية على علاقات الدول الفاعلة في الحرب؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية البحث كونه يتناول الحرب على سورية حيث تعد سورية ذات الموقع الجيوسياسي المهم، ولها تأثيرها الإقليمي على دول المنطقة والجوار، إذ إن لهذه الحرب أثراً كبيراً ليس على الدولة السورية فقط، إنما على الدول الإقليمية ذات الارتباط الجغرافي والسياسي مع الدولة السورية، ومن ثم تحول هذا التأثير ليكون على مستوى دولي.

وإمكانية وصول هذا البحث إلى نتائج وتحليلات يمكن من خلالها بناء تصور واضح يفيد أصحاب القرار والمتابعين للشأن الدولي حول التحولات في العلاقات الدولية ولا سيما تلك التي بنيت على نتائج الحرب على سورية.

أهداف البحث:

1-تحديد تأثير الحرب على سورية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في سورية.

2-تحديد تأثير الحرب على سورية على العلاقات الاقتصادية مع الدول المعادية لسورية في الحرب ولا سيما أمريكا.

3-تحديد تأثير الحرب على سورية على العلاقات السياسية بين الدول الفاعلة في الحرب.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة للبحث: **يوجد تأثير معنوي للحرب على سورية على التوازنات الإقليمية والدولية.**

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الاولى: يوجد تأثير معنوي للحرب على سورية في العلاقات السورية مع غيرها من دول العالم.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي للحرب على سورية في العلاقات السورية مع الدول المعادية (الولايات المتحدة الاميركية) لسورية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي للحرب على سورية في علاقات الدول الفاعلة في الحرب.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي كما اعتمد الباحث على المنهج التاريخي من خلال الرجوع إلى التسلسل التاريخي لتطور العلاقات الدولية خلال فترة الحرب على سورية، كما اعتمد الباحث على البيانات الثانوية المنشورة في الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية، والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية وعلى الأبحاث العلمية، والبيانات الواردة في المكتب المركزي للإحصاء، واعتمد الباحث على المنهج التحليلي في دراسته للأرقام الخاصة بالبحث من خلال تحليل السلاسل الزمنية، واستخدام بعض الأساليب الإحصائية للتعرف على مدى تأثير الحرب على سورية على العلاقات السورية مع دول العالم وبشكل خاص الدول الفاعلة منها.

حدود البحث:

- الحدود الزمانية: 2024.
- الحدود المكانية: سورية، المنطقة العربية، وبعض دول العالم (أمريكا).

الإطار النظري للبحث:

1-مقدمة:

ينطلق الاهتمام الأمريكي بسورية من استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط التي تفرض على صانع القرار الأمريكي الاهتمام بالمصالح الأميركية في هذه المنطقة وهي السيطرة على النفط والحفاظ على أمن الكيان الصهيوني.

ونظراً للأهمية الجيوسياسية لسورية في منطقة الشرق الأوسط والتي تمثل أساس التوازنات الإقليمية والدولية، ولا سيما بعد عام 2011 وبروز تنافس إقليمي ودولي في توظيف الحرب على سورية بما يخدم مصالح الدول المؤثرة، كون هذه الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية تتصارع على النفوذ والمكانة في سياق التفاعلات الدولية، فقد عملت الولايات المتحدة الأميركية على مبدأ تغيير نظام الحكم في سورية، واستبداله بنظام ينسجم مع المصالح الأميركية ويحدث خرقاً في القضايا المعقدة في المنطقة بعدما عجزت عن إحداثه خلال الفترة السابقة .

2- العلاقات السياسية السورية الأميركية:

أولاً- العلاقات السياسية السورية -الأميركية قبل حرب 2011 على سورية:

تدهورت العلاقات بين سورية والولايات المتحدة الاميركية عام 1957 نتيجة رفض سورية لمبدأ أيزنهاور* الذي ترى فيه سورية استهداف للمنطقة العربية، وكذلك وقوفها إلى جانب مصر في مواجهة العدوان الثلاثي، وتقارب سورية من الاتحاد السوفييتي السابق في حينها، إذ فسرت الولايات المتحدة الأميركية هذا التقارب على أنه امتداد للشيوعية والأمر الذي زاد من انزعاج الولايات المتحدة الأميركية هو سرعة التجاوب السوفييتي للقيام بتحالف مع سورية ومصر، والضرر الذي يمكن أن يحدث بالمصالح الغربية نتيجة لهذا التحالف، فقامت الولايات المتحدة الأميركية بالتخطيط للقيام بقلب نظام الحكم في سورية (Gani,2011,P:120-121) ، وفي الوقت نفسه شجعت عناصر معارضة لسياسة الحكومة آنذاك بالتحرك ضد الحكومة من داخل سورية، وتقرر تنفيذ الانقلاب في الثالث عشر من آب عام 1957 عند عودة الوفد السوري الذي كان يزور موسكو، ولكن الاستخبارات العسكرية السورية اكتشفت المؤامرة وباغتت المتآمرين في الثاني عشر من آب عام 1957، وصدر عن الحكومة السورية في مساء اليوم نفسه بيان تعلن فيه عن اكتشاف مؤامرة أعدتها الولايات المتحدة الأميركية مع بعض السياسيين والعسكريين السوريين وبدعم من دول عربية وإقليمية تهدف إلى قلب نظام الحكم في سورية وإقامة نظام مؤيد للولايات المتحدة الأميركية ومستعد لتوقيع السلام مع الكيان الصهيوني، ورداً على ذلك طردت الحكومة السورية ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين هم روبرت مالوي وهوارد ستون وفرانسيس جيتون، وبالمقابل ردّت الولايات المتحدة الأميركية بطرد السفير السوري فريد زين الدين من واشنطن(Gani,2011,p:122).

من هنا يمكن فهم مبدأ التغيير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، الذي يقوم على توظيف فكرة الديمقراطية من أجل تحقيق المصالح الأميركية لا من أجل مبدأ الديمقراطية، وهنا السؤال الذي يطرح نفسه هو إذا كانت الديمقراطية تعني تغيير بعض الأنظمة المقربة بشكل كبير من الولايات المتحدة الأميركية، هل ستدعمها واشنطن بشكل حقيقي؟ الجواب

*حسب مبدأ أيزنهاور، فإن بمقدور أي بلد أن يطلب المساعدة الاقتصادية الأمريكية أو العون من القوات المسلحة الأمريكية إذا ما تعرضت للتهديد من دولة أخرى، ووفقًا لهذا المبدأ اعتبرت الولايات المتحدة الشرق الأوسط مجالا لنفوذها ومصالحها وقررت العمل على عزل ما أسمته "نهج ناصر في اللعب على خلاف الأمريكان والسوفيت.

في الأغلب لا، إذ من الممكن أن تغض الولايات المتحدة الأميركية النظر عن سلوك غير ديمقراطي في حال كان لها مصالح مع هذا البلد أو صدر عن بلد حليف لها (دول الخليج مثالاً)، أم في حال أي سلوك يؤثر على المصالح الأميركية أو يهدد حلفاءها فإن الولايات المتحدة الأميركية تباشر في انتقادها لهذه البلد، فهي تستخدم هذا المبادئ من أجل إحداث تغييرات دولية قد تشمل أنظمة دولية أو أنظمة إقليمية، تحت راية نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان عالمياً، ومن خلال هذ التغيير تخلق حلفاء وشركاء جدد، وتضغط على الأنظمة المعارضة للولايات المتحدة الأميركية إذ تهددها بتغيير سياساتها وسلوكها اويتم إزالتها بالقوة.

وظفت الولايات المتحدة الأميركية هذه الأحداث لتعزيز هيمنتها على العالم، وعملت على صياغة نظام عالمي جديد وفق أسس ومبادئ تخدم المصالح الأميركية بشكل خاص، ومن أهم هذه الأسس القيام بحرب وقائية في أي مكان في العالم تجد فيه الولايات المتحدة الأميركية تهديداً لأمنها ومصالحها، وبدأت بتصنيف الدول على أساس الخير والشر مكرسة مقولة بوش سابقة الذكر، وعلى الرغم من المواقف الإيجابية التي اتخذتها سورية ضد الإرهاب، إلا أن ذلك لم يخرجها من دائرة الاستهداف الأمريكي، بل تم وضع سورية على قائمة "محور الشر" بسبب دعمها للمقاومة العربية المتمثلة بحزب الله والفصائل الفلسطينية في وجه الاحتلال الصهيوني (أبو مصطفى، 2015، ص113–114)، ورغم موافقة سورية على قرار مجلس الأمن رقم 1441 الذي دعا العراق إلى الكشف عن ترسانته من أسلحة الدمار الشامل والسماح للمفتشين الدوليين بالعودة إلى العراق، إذ كان هدف سورية من الموافقة على قرار مجلس الأمن محاولة تجنيب العراق الحرب، إلا أن توجه الولايات المتحدة الأميركية نحو خيار الحرب قد زاد من معارضة سورية لسياسات الإدارة الأميركية وأدانت القيادة السورية علناً الأنظمة العربية الأخرى التي ترفض الحرب علناً وتقدم جميع أنواع الدعم اللوجستي والعسكري للقوات الأميركية (التقرير رقم 23 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات(الشرق الأوسط)، 2004، ص22)، ونتيجة لهذا الموقف ازداد تدهور العلاقات السورية الأميركية، ليصبح هذا التاريخ 2003 تاريخ الدخول في مرحلة الأزمة بين الطرفين، وليمتد إلى جملة قضايا شكلت محاور هذه الأزمة، وخصوصاً بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول لسورية بعد أقل من شهر من احتلال العراق وموقف سورية من خطة خارطة الطريق التي طرحها بوش فيما يتعلق بعملية السلام العربي–الصهيوني، والوجود السوري في لبنان ودعم فصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني، ونتيجة فشل الولايات المتحدة الأميركية في انتزاع موقف سوري يتماهى مع السياسة الأميركية في العراق، ورفض سورية التعامل مع المطالب الأميركية، أقر مجلس النواب الأمريكي بضغط من اللوبي الصهيوني في عام 2003 " مشروع قانون محاسبة سورية" (ديهية، أكلي، 2017، ص 214)، وتضمن هذا القانون العمل على إنهاء ارتباط سورية بحركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية وخروج سورية من لبنان وحظر تزويد سورية بالمعدات العسكرية أو بالمعدات ثنائية الاستخدام، وتقليص العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، ويمكن تلخيص "قانون محاسبة سورية" بالنقاط الآتية (Clouds, 2004, P: 6):

منع المشاريع التجارية الأميركية من الاستثمار أو العمل في سورية.

منع تصدير المنتجات الأميركية (غير الطعام والدواء) إلى سورية.

تقييد حركة الدبلوماسيين السوريين في الولايات المتحدة الأميركية.

خفض الاتصال الدبلوماسي مع سورية.

منع الطائرات المملوكة لسورية أو تحت قيادتها من الإقلاع من أرض الولايات المتحدة أو الهبوط فيها أو الطيران في أجوائها.

حظر المعاملات التجارية في أي ممتلكات تعود بالنفع على الحكومة السورية او فيما يتعلق بأي ممتلكات خاصة لسلطة الولايات المتحدة الاميركية.

لكن الإدارة الأميركية استمرت في محاولاتها عزل سورية وتكثيف الضغط عليها، وتجديد العقوبات الأحادية على سورية، إلا أن هذه العقوبات لم تحقق المطلوب منها، فالظرف الوحيد الذي يمكن للعقوبات أن تكون مجدية فيه هو عندما تطبق على شكل عقوبات متعددة الأطراف، ولم تملك الإدارة الأميركية حينها الأسباب الكافية لجعل الدول الأوروبية واليابان والصين وروسيا واللاعبين المهمين في الاقتصاد العالمي أن تتشارك معها بهذه العقوبات، وبدأت فكرة التغيير القسري للحكم في سورية على غرار ما حدث في العراق، وبالرغم من طرح هذه الفكرة من قبل أبرز المسؤولين في البنتاغون في فترة إدارة بوش مثل دوغلاس فيث وريتشارد بيرل، إلا أن هذه الفكرة لم تكن تملك حينها الذرائع والأدوات الكافية سواء اللوجستية أو المادية أو السياسية لتنفيذها وبالتالي سيقلل من الدعم الدولي لمثل هذه الحرب، إضافة إلى أنه لم تتبلور الأوضاع في المنطقة لتبني مثل هذا الخيار(Flynt, 2005, p: 285-290).

ثانياً: العلاقات السياسية السورية الأميركية بعد حرب 2011على سورية:

شكلت سورية نقطة اشتباك وساحة تجاذبات إقليمية ودولية ومنطقة صدام جيوسياسية بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية، فسلوك الولايات المتحدة الأميركية اتجاه سورية من خلال المنظور الواقعي، يكمن في أنها تريد أن تسقط الدولة السورية الحالية تستبدلها بنظام ينسجم مع المصالح الأميركية من أجل زيادة وتعزيز مصالحها ومناطق نفوذها (قبلان، 2015، ص12)،

اعتمد الرئيس الأمريكي السابق أوباما استراتيجية خاصة في التعامل مع الأزمات، تقوم على التقليل من نموذج الانغماس في الحروب البرية المكلفة والواسعة النطاق، ومواجهة التحديات الكبيرة التي تهدد العالم عن طريق قيادة تحالفات دولية للتصدي لها، أي أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تعطي الأولوية للأداة الدبلوماسية في التعامل مع الدول الأخرى، مع الاحتفاظ بحق استخدام الأدوات الأخرى الاقتصادية والعسكرية في حالة فشل الخيار الدبلوماسي، وبعد تقديم جميع أنواع الدعم للمجموعات المسلحة في سورية من تسليح وتدريب، حرصت على عدم تبني خيار التدخل العسكري المباشر والعلني في سورية (رشيدي، 2016، ص30-35)، ويعود ذلك إلى عدد من العوامل المؤثرة في قرار التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة الأميركية كما يراها الباحث منها:

إن الولايات المتحدة الأميركية لاقت خسائر بشرية نتيجة الدخول في حرب مباشرة في كل من أفغانستان والعراق على وجه التحديد.

وجود تباين في المواقف الدولية (للدول الحليفة لأمريكا) تجاه غزوها لأفغانستان بالدرجة الأولى، وللعراق بالدرجة الثانية، والذي يمكن أن يتطور إلى مواقف دولية صارمة وواضحة في حال دخولها في حرب مباشرة أخرى في سورية.

الوضع الاستراتيجي لسورية، المتمثل في تحالف سياسي واقتصادي وعسكري مع كل من إيران وفصائل المقاومة (حزب الله، والفصائل الفلسطينية)، والذي يمكن أن يسبب نزاعاً مفتوحاً مع القوات الأميركية في حال وجودها المباشر على الأراضي السورية، ولا سيما بعد ما عانته هذه القوات من حالة مشابهة لها في الأراضي العراقية

ما لبثت إدارة الرئيس أوباما أن مارست ضغوطات على الدولة السورية، تمثلت في فرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في عام 2011 (بوزيدي، 2014، ص120)، ونقلت تقارير للمخابرات الأميركية في منتصف عام 2012

أن الجماعات المتطرفة التابعة لتنظيم القاعدة هي التي تقود غالبية عمليات التمرد المسلح ضد الدولة السورية، وأن الأهداف لهذه الجماعات هو بالضبط الهدف الذي أرادته الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها (Anderson,2016,p:10)

يمكن إرجاء تغيير موقف الولايات المتحدة إزاء الحرب على السورية وإعلانها بأنها ستزود المقاتلين في سورية بالأسلحة بشكل صريح وعلني للعديد من العوامل أهمها (وحدة تحليل السياسات، 2013، ص 1-9).

تطور الوضع الميداني لمصلحة الجيش العربي السوري خاصة بعد استعادة سيطرته على العديد من المناطق التي كانت تحت سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة مثل القصير، والضغوط الخارجية على إدارة اوباما لمنع انهيار المجموعات المسلحة خاصة في ظل التغيير الذي نشأ في موازين القوى لمصلحة الدولة السورية.

تزايد الضغوطات الداخلية التي مارسها الجمهوريون وعلى رأسهم السيناتور جون ماكين الذي دعا أوباما إلى القيام بشيء لإنقاذ هيبة الولايات المتحدة.

ممارسة المزيد من الضغوطات على الدولة السورية قبل الذهاب إلى عقد مؤتمر جنيف، بما يمكن من إضعاف الموقف التفاوضي.

ولكن الرئيس السابق لمخابرات الدفاع الأميركية مايكل فيلين صرح بأن الرئيس أوباما قام وبقرار متعمد بدعم تنظيم القاعدة وجماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات المتطرفة، أي أن هذا يؤكد تواطؤ وتورط الولايات المتحدة الأميركية في دعم الجماعات المسلحة الإرهابية منذ الأيام الأولى للحرب على سورية، وأن كل ذلك حصل بناءً على خطة الرئيس السابق بوش لما يسمى "الشرق الأوسط الجديد"، إذ وافقت واشنطن سراً على تسليح جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة في سورية لأنها وجدت مصلحتها معها، ويؤكد ذلك اعترافات كبار المسؤولين الأمريكيين أن حلفاءهم الإقليمين مولوا "داعش" الإرهابي، ومن بينهم الجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الأركان المسلحة الأميركية الذي صرح في جلسة استماع في الكونغرس عام 2014" أعرف الحلفاء العرب الرئيسيين الذين يمولون "داعش" الارهابي، وبرر ذلك السناتور ليندسي غراهام من لجنة الخدمات المسلحة بالقول" إنهم يمولون "داعش" الإرهابي لأن ما يسمى "بالجيش الحر" الإرهابي لا يمكنه هزيمة الرئيس بشار الأسد" (Anderson,2016,P:10) هدفت الولايات المتحدة الأميركية من تقديم هذا الدعم للفصائل الارهابية المسلحة إلى إنهاك الدولة السورية اقتصادياً وأمنياً وعسكرياً ودفعها إلى الانهيار من الداخل، وإعادة تشكيل القوى الإقليمية لتقوية موقفها التفاوضي مع إيران، ومنع تشكل محور نفوذ إيراني يمتد من أفغانستان إلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط، الأمر الذي يشكل خطراً على مصالحها في المنطقة ومصالح الدول الحليفة لها، بل بالتفكير بطريقة أكثر شمولية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تداعيات دولية في حال تشكل حلف إيراني روسي صيني (أبو مصطفى، 2015، ص117)، وزاد التصعيد الأمريكي بعد اتهام الولايات المتحدة الأميركية لسورية باستخدام السلاح الكيماوي ، واتخذ الرئيس الأمريكي قراراً بتوجيه ضربة عسكرية لسورية بهدف إضعاف الجيش العربي السوري ومساعدة المجموعات الإرهابية المسلحة على فرض واقع متوازن وكبح حالة التفوق للجيش العربي السوري (أحمد، 2013)، لكنه تراجع عن توجيه الضربة العسكرية لعدة أسباب منها: التكلفة السياسية والاقتصادية التي ستدفعها الولايات المتحدة الأميركية، ومعارضة الرأي العام الأمريكي ورفض الكونجرس الأمريكي أن يمنح أوباما تفويضاً لأنه يجد التدخل المباشر لا يخدم المصالح الأميركية، وعدم قدرة الولايات المتحدة على الحصول على موافقة مجلس الأمن بسبب معارضة كل من روسيا والصين، ورفض بريطانيا مساندة الولايات المتحدة الأميركية بعمل عسكري ضد سورية (Kenneth R, 2014, p: 826-831)، وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية في موقف متوتر بسبب

رفع سقف تهديداتها، وهنا أخذ بوتين دفة القيادة وعبر من خلال مقالة نشرت في صحيفة نيويورك تايمز أن استمرار خطط التدخل العسكري ستزيد العنف وتطلق موجة جديدة من الإرهاب وهذا سينعكس سلباً أيضاً على الجهود المتعددة الأطراف لحل مشكلة البرنامج النووي الإيراني والصراع الفلسطيني –الصهيوني، ويزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن الممكن أن يخرج عندها نظام القانون الدولي والنظام الدولي برمته عن التوازن، ولذلك طرحت روسيا مبادرة لتفكيك الأسلحة الكيميائية السورية، ووضعها والتخلص منها تحت إشراف دولي ووفق جدول زمني محدد، مما أخرج أوباما من الحرج السياسي وتراجع عن توجيه الضربة العسكرية لسورية (Postma,2016,p:74–75)

بعد تلك الحادثة استمر الدعم الأمريكي للمجموعات المسلحة بشكل أكثر وضوحاً من السابق، ففي سنة 2014 جاء قرار واشنطن بوقف العمل في السفارة السورية في الولايات المتحدة وطالبت الدبلوماسيين السوريين بالمغادرة، وقد أتبعت هذا القرار بقرار آخر وهو رفع تمثيل ما يسمى بالائتلاف السوري المعارض لديها وفق قانون البعثات الدبلوماسية (بوزيدي، 2014، ص123)، وبعد سيطرة "داعش" الإرهابي على عدة مناطق من سورية اتخذت الولايات المتحدة الأميركية قراراً في عام 2014 بتشكيل تحالف دولي ضم كل من كندا وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا والدنمارك وغيرها من الدول الأطلسية وبمشاركة عدة دول عربية مثل السعودية والكويت وقطر، ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الإرهابي، إذ بدأت بالعمل العسكري وتوجيه أولى ضرباته الجوية في 24–12– 2014، وبحلول عام 2015 أرسلت أمريكا إلى سورية أول دفعة من قواتها الخاصة دون موافقة الدولة السورية (زريقة، 2019، ص65–100)، مما أثار مخاوف روسيا من احتمالية قيام الولايات المتحدة الأميركية بشن غارات على مواقع الجيش العربي السوري، ونتيجة ازدياد المناطق التي تحتلها المجموعات الإرهابية المسلحة بعد بدء الضربات الجوية الأميركية، ردت روسيا بالبدء بعمل عسكري لمحاربة المجموعات الإرهابية في سورية بطلب من الحكومة السورية (Postma,2016,P:78) وصرح أوباما "إن دخول روسيا بشكل مباشر في الحرب هو استدراج لها إلى مستنقع سينتهي بالفشل، وأعتقد أن السيد بوتين يفهم ذلك وتجربتهم في أفغانستان ما زالت حية في الذاكرة"، وبعدها نجحت روسيا في فرض وجودها في الحرب على سورية، وأثبتت قوة جيشها وأرسلت رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بأن روسيا تقف إلى جانب حلفائها، وسوف تساعدهم عند الطلب (Nassan,2018,P:37) خلافاً لتكهنات أوباما الذي انتقل إلى استراتيجية الاستنزاف من خلال إمداد الجماعات الإرهابية بالسلاح وتأمين مصادر تمويلها، بغية استمرار القتال إلى آجال غير محددة.

ظهرت الادارة الأميركية كإحدى القوى الدولية المساندة للعملية السياسية، في تصريحات سياسييها ودبلوماسييها ولكن في الحقيقة كانت المعرقلة لها على جميع المستويات، فقد عرقلت العديد من المبادرات التي جمعت الأطراف على طاولة المفاوضات في جنيف، بفعل قوة تأثيرها على أطراف المعارضة وعلى من يسايرونهم التوجه كورقة تتخذها الادارة الأميركية لتوجيه العملية السياسية وفق حسابات الوضع الميداني والإقليمي والدولي، فالموقف الأمريكي يهدف إلى تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة أو التفكيك النظيف، بهدف إعادة رسم الخارطة الجغرافية والسياسية ليس فقط في سورية بل منطقة الشرق الأوسط ككل (بجيجة، 2017، ص 11).

ويمكن تلخيص أهداف التدخل الأمريكي في الحرب على سورية بالآتي:

– الهدف الأول : تقسيم سورية بعد تدميرها، إذ إن المشروع الغربي لا يبحث عن الاستقرار للمنطقة بقدر ما يبحث عن نشر التوتر والاقتتال بهدف الوصول إلى التفكك والانقسام، وإن اتفاقية سايكس–بيكو لم تستطع أن توفر الأمن

المطلوب للكيان الصهيوني ولم تستطيع القضاء على مظاهر التضامن بين الأقطار المقسمة، بل ظهر محور لمقاومة السياسات الأميركية والصهيونية في المنطقة كانت سورية هي حجر الأساس به، ونتيجة للتقسيم الجديد تنهار المنطقة ويتولد المناخ السياسي والأمني الملائم تماماً لفرض وقائع جديدة على الجغرافيا، بما يحقق حماية أمن الكيان الصهيوني الاستراتيجي واستمرار طموحاته ومشروعه في إقامة دولة للكيان الصهيوني (زاقود، 2012، ص91).

– الهدف الثاني: سعي الولايات المتحدة الأميركية لمنع وصول السلاح إلى حزب االله في لبنان، وحماس في فلسطين، حيث سيجري تعطيلها من خلال إشغال الحكومة السورية بمواجهة حالة الفوضى التي تمر بها البلاد، وعلى النقيض من ذلك تجري جولة معاكسة من تهريب السلاح عبر الحدود من مختلف الاتجاهات إلى داخل سورية لدعم المجموعات الإرهابية المسلحة، ويتوقع الأمريكيون أنه إذا ما تمكنوا من إسقاط الدولة السورية الحالية، سيضمنون وصول نظام حليف في دمشق يسهل عملية التوصل إلى اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني. وبالتالي سيتم توقيف تزويد حزب الله بالسلاح مما سيؤدي إلى إضعافه، كما سيتمكنون من تطويق إيران وكسر نفوذها في المنطقة (بوزيدي،2014، ص 135).

– الهدف الثالث: هو هدف جيوسياسي يدخل في سياق الاتجاه الواقعي المهيمن على السياسة الخارجية الأميركية في إطار تفاعلاتها مع القوى الكبرى المنافسة لها على الساحة السورية، فوفقا للاستراتيجية الأميركية تعد سورية جزءاً حساساً لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة.

لذا فإقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه هو مطلب أمريكي ملح إذ أن سورية تعد دولة مركزية تدخل في إطار الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية (خشيب، 2014، ص 119–133).

يرى الباحث أن الولايات المتحدة الأميركية هدفت إلى تفكيك وتقسيم سورية ليسهل السيطرة عليها، وبالتالي تضمن أمن الكيان الصهيوني من ناحية، ومن ناحية أخرى تنافس الوجود الروسي والتركي والإيراني، وتعرقل أي اتفاقية للوصول إلى حل ينهي الحرب على سورية، إضافة إلى إطالة أمد الحرب حتى تستطيع قدر الإمكان من نهب خيرات ومقدرات سورية من الثروات النفطية والمائية والزراعية.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية السورية الأميركية (التبادل التجاري):

من خلال العرض السابق يمكن استنتاج عدم استقرار العلاقة الأميركية السورية على مر التاريخ السوري منذ الاستقلال وحتى اليوم، لذلك ستتم مناقشة هذه العلاقة الاقتصادية من زاوية التبادل التجاري بين البلدين والمقارنة بين فترتين قبل وبعد الحرب الإرهابية على سورية.

وسيتم مقارنة حركة الاستيراد والتصدير بين البلدين خلال الفترة من عام 2000 وهو عام بدأت فيه سياسة الانفتاح الاقتصادي السوري حتى عام 2020 أي بعد مرور 10 سنوات على بدء الحرب الإرهابية على سورية.

الجدول (3–1) حركة الصادرات والواردات بين سورية والولايات المتحدة الأميركية الأرقام بآلاف الليرات السورية خلال الفترة 2000 و2020.

	أمريكا			
	المستوردات	%	الصادرات	%
2000	12194346		3532177	
2001	13864562	13.70%	4353011	23.24%

32.54%	5769387	3.44%	14342196	2002
70.13%	9815629	−17.55%	11825706	2003
−14.51%	8391496	17.26%	13866501	2004
68.78%	14163529	−14.74%	11822153	2005
−26.21%	10451563	2.51%	12119253	2006
24.56%	13018639	22.67%	14867037	2007
25.76%	16372551	10.24%	16389823	2008
−36.12%	10458530	32.64%	21739859	2009
76.69%	18478967	21.63%	26441513	2010
−25.46%	13774022	−20.07%	21133929	2011
−77.02%	3165390	−52.06%	10132186	2012
−8.00%	2912299	−39.59%	6120377	2013
−12.38%	2551799	−2.09%	5992516	2014
−53.23%	1193598	−6.83%	5583470	2015
−47.10%	631428	−9.45%	5055834	2016
−19.13%	510626	−16.74%	4209259	2017
−14.75%	435311	−4.82%	4006453	2018
−62.55%	163010	−5.19%	3798634	2019
−10.82%	145372	−24.03%	2885957	2020

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

يبين الجدول (3−1) حركة الصادرات والواردات بين سورية والولايات المتحدة الأميركية، فقد تبين في الفترة التي سبقت الحرب على سورية أن المستوردات سجلت نمواً إيجابياً في بعض السنوات مثل الاعوام (2001، 2002، 2004)، والفترة ما بين 2006 لغاية 2010، إلا أن الفترة التالية لبداية الحرب على سورية انكمشت المستوردات من الولايات المتحدة الأميركية طوال الفترة من عام 2011 لغاية عام 2020.

لم تختلف الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة الأميركية كثيراً عن حركة المستوردات، إذ يلاحظ تحقيقها لارتفاعات مهمة في الفترة التي سبقت الحرب على سورية في بعض الأعوام مثل الأعوام (2001، 2002، 2003، 2005، 2007،2008، 2010)، وانخفضت الصادرات في كل السنوات المدروسة في الفترة التي تلت بداية الحرب على سورية، ويظهر الشكل (3−1) حركة الصادرات والواردات بين سورية والولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة 2000 و2020.

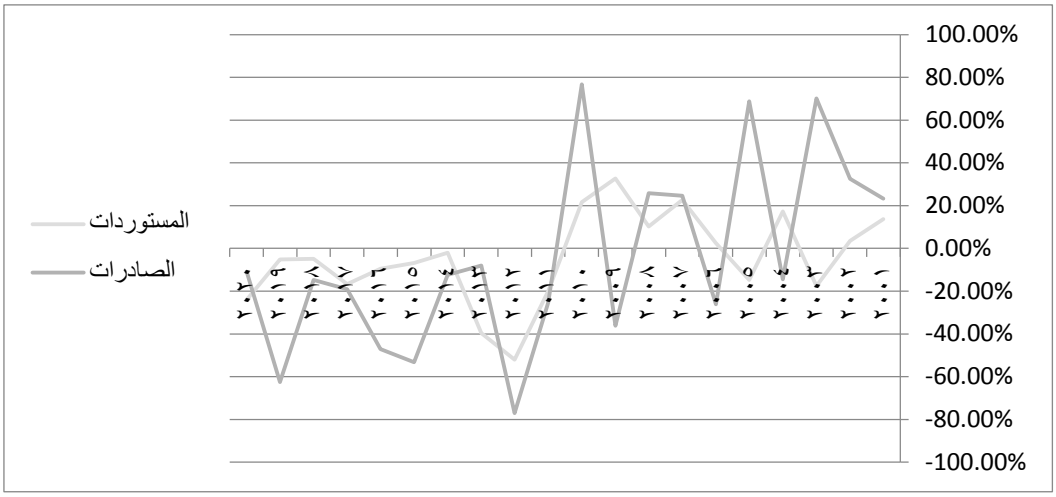

الشكل (3-1): حركة الواردات والصادرات بين سورية والولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة 2000 و2020.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Excel

وفيما يلي مقارنة الصادرات والواردات بين سورية والولايات المتحدة الأميركية من خلال المتوسطات الحسابية:

الجدول (3-2) الصادرات والواردات بين سورية والولايات المتحدة الأميركية من خلال المتوسطات الحسابية

Group Statistics						
الحرب		N	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	Sig. (2-tailed)
الصادرات	قبل الحرب	12	10714958.4167	4687637.90639	1353204.50356	.000
	بعد الحرب	9	1300981.4444	1229898.38740	409966.12913	
الواردات	قبل الحرب	12	15883906.5000	4727913.24240	1364830.99160	.000
	بعد الحرب	9	5309409.5556	2109101.61656	703033.87219	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج spss28

من الجدول (3-2) يلاحظ انخفاض كل من الصادرات والوارداتً إذ انخفضت الصادرات بالمتوسط من 10714958.41 قبل الحرب إلى 1300981.44 بعد الحرب، كما انخفضت الواردات من 15883906.50 إلى 5309409.55 بعد الحرب.

يمكن القول إن عن العلاقة الاقتصادية بين سورية و الولايات المتحدة الأميركية لم تشهد استقراراً في الفترة التي سبقت الحرب على سورية ويعود ذلك إلى تأثير الظروف السياسية على هذه العلاقة فيلاحظ تناسقاً بين المعدلات الانكماشية

للصادرات والواردات وبين السنوات التي توترت فيها العلاقات بين البلدين، أما الفترة التي تلت بداية الحرب على سورية ومع اتخاذ الولايات المتحدة الأميركية موقفاً سلبياً من سورية شعباً وقيادة وقطع العلاقات السياسية وتطور الموقف الأمريكي ليتخذ شكل الاحتلال العسكري المباشر لبعض أجزاء البلاد فقد انهارت العلاقات الاقتصادية السورية الأميركية خصوصاً مع تصاعد العقوبات الاقتصادية المفروضة بشكل ظالم وأحادي ومخالف للقانون الدولي على سورية والتي ستتم مناقشتها بالتفصيل في الفقرات الآتية.

رابعاً: عقوبات الولايات المتحدة الأميركية على سورية:

عملت الولايات المتحدة من خلال امتلاكها القوة العسكرية الضخمة والنفوذ الاقتصادي الذي يسيطر على المفاصل الأساسية للاقتصاد العالمي، وهيمنة الدولار الأميركي الذي يسيطر على 85% من المعاملات التجارية حول العالم، على السيطرة على قرارات معظم المنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وامتلاك القدرة على التدخل في السياسات الاقتصادية لدول العالم، وفرض تنفيذ تلك العقوبات بما يخدم مصالحها أو مصالح حلفائها، عبر التحشيد الدولي لإقرارها من خلال المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، أو من خلال إجبار حلفائها (خارج نطاق المنظمة الدولية) على تطبيقها تحت طائلة فرض عقوبات من جانب واحد على الدولة أو الشركات التي تتعامل مع الدولة المعاقَبة، فتتحول العقوبات بهذه الطريقة من عقوبات أميركية إلى دولية، و لذلك أنشأت الولايات المتحدة لتحقيق هذا الغرض قانوناً في آذار 1969، أسمته قانون "هيلمز – بيرتون". وبذلك، تلتزم معظم الدول بقرارات الولايات المتحدة، وهذا ما يمكّنها من تحقيق أهدافها وسيطرتها على قرار الدول بأقل مجهود وأقل خسائر، وبدأت الولايات المتحدة الأميركية بفرض العقوبات على سورية منذ السبعينيات، لكن القسم الأكبر منها فُرض في مرحلتين أساسيتين (الراهب،2020):

الأولى في العقد الأول من الألفية الجديدة، وقد عزاها صناع السياسات الأميركيون إلى دعم سورية لحركات المقاومة، وإلى أنشطتها في لبنان، وغيرها من أنشطة الحكومة السورية المناهضة لأطماع الدول الغربية في المنطقة.

الثانية منذ العام2011 م وحتى الآن، والتي فرضت وفقاً لصناع السياسات الأميركيين، بعد الحرب السورية عام2011، والتي أخذت شكلاً تصاعدياً منذ ذلك العام

أولاً– عقوبات الولايات المتحدة الأميركية الأساسية على سورية:

العقوبات الأساسية: هي قيود مقترنة بالعقوبات تفرضها حكومة ما على مواطنيها وشركاتها وأوجه استخدام هذه الشركات ومنتجاتها(U.S. and European Sanctions on Syria– The Carter Center – September 2020– page 3)، ومنه فإن العقوبات الأساسية الأميركية على سورية تتمثل بالآتي (Jeremy M, 2011,p: 2–24):

حظر تصدير أو إعادة تصدير السلع الأميركية إلى سورية (باستثناء فئات معينة من المساعدات الإنسانية، كالمواد الغذائية والأدوية).

حظر على الشركات الأميركية التي تعمل أو تستثمر في سورية.

مجموعة من العقوبات المحددة الهدف ضد مسؤولين في الحكومة السورية وشركات وكيانات سورية مختلفة.

حظر السفر على معظم السوريين إلى الولايات المتحدة، وحظر هبوط الطائرات السورية في الولايات المتحدة الأميركية أو التحليق فوقها.

حظر استيراد الولايات المتحدة الأميركية لمنتجات سورية معينة، بما فيها النفط إذ تم حظر الأمريكيين من إجراء إي تعاملات في النفط أو المنتجات البترولية السورية و كل ما يتعلق بها

تجميد أصول الحكومة السورية في الولايات المتحدة الأميركية بموجب قانون الطوارئ، وحظر تعامل الأشخاص الأمريكيين والشركات الأميركية مع الحكومة السورية، بما في ذلك الشركات السورية المملوكة للدولة.

ثانياً- آثار عقوبات الولايات المتحدة الأميركية على سورية:

إن العقوبات المفروضة على سورية أدت إلى تكبيد الشعب السوري تكلفة اقتصادية مرتفعة، أدت إلى انخفاض رفاه الأفراد، كما عملت العقوبات على تراجع التنمية وزادت من انخفاض الدخل مما جعل سورية تتراجع إلى أدنى مستوى للتنمية مقارنة مع التقدم الذي حصل قبل عقوبات2011م، وتنوع تأثير العقوبات على مختلف نواحي الاقتصاد ونذكر هنا أهمها:

1- تأثير العقوبات على قطاعات الطاقة والمشتقات البترولية:

تعد العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة كبيرة جداً أثرت على الاقتصاد الكلي، إذ نتج عنها تراجع حجم الإنتاج وظهور أعباء تمويل حاجات سورية من المشتقات وخاصة من الديزل والبنزين والغاز والوقود اللازم لمحطات الكهرباء بعد التدمير الذي طال قطاع النفط، إذ يصل التمويل بالنسبة إلى مادة الديزل وحدها إلى نحو1.8 مليار دولار، يضاف إلى ذلك صعوبة تأمين المشتقات في ظل العقوبات على الموردين (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص5-6) إذ واجهت الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الكثير من العقبات بسبب عدم توفر الكهرباء في البلاد، وجاء ذلك نتيجة الضرر الناجم عن الحرب، إضافة إلى آثار التدابير الأحادية الجانب على تجارة النفط والغاز والكهرباء مع البلدان المجاورة، والقيود المفروضة على قطع الغيار لمحطات الكهرباء، وقدرت وزارة الكهرباء السورية خسائر قطاع الكهرباء بسبب الحرب والعقوبات بنحو 2.4 مليار دولار أمريكي وهي تتضمن تكاليف إعادة إعمار وتشغيل المحطات وصيانتها ومد خطوط نقل الطاقة، ويضاف إليها التكلفة الناتجة عن خسائر انخفاض القدرة الإنتاجية الصناعية والزراعية الناتجة عن انقطاع التيار الكهربائي التي تصل إلى 60 مليار دولار أمريكي، فقد تسبب الانخفاض في إمدادات الكهرباء الإجمالية في حدوث هذا الاضطراب في دورة الإنتاج، ولا يمكن في ظل ظروف العقوبات على توريد المشتقات النفطية وعلى قطع الغيار للمحطات الكهربائية زيادة مستوى الإنتاج بشكل كبير(Sinan, Karam, 2021, p15-17)

2-تأثير العقوبات على قطاع الصحة:

إن الصناعات الدوائية كانت تعد من بين القطاعات الأكثر نمواً ونجاحاً في سورية، فمع البدء بالسماح للقطاع الخاص تأسيس مصانع لإنتاج الدواء في العام 1987، وصل عدد المعامل المرخصة والمستثمرة إلى أكثر من 28 معملاً، وارتفع هذا العدد بعد سنوات قليلة ليصل عددها إلى نحو 44 معملاً، ثم إلى 56 معملاً في العام 2006، وإلى نحو 70 معملاً مطلع العام 2011، والذي دخلته بمؤشرات اقتصادية مرتفعة، هي غالباً عبارة عن أدوية سرطانية ولقاحات وغير ذلك من الأدوية غير المنتجة محلياً والمقدمة غالباً بشكل مجاني للمرضى في المشافي الحكومية المتخصصة، هذا إضافة إلى زيادة صادرات البلاد من الدواء لتصل إلى أسواق أكثر من 44 بلداً حول العالم، ولكن العقوبات الاقتصادية، التي فرضت بشكل تدريجي على البلاد منذ منتصف العام 2011، تركت هي الأخرى تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على هذه الصناعة. (Ziad,2020)

إذ إن العقوبات عرقلت تمويل السوق السورية بالمواد الأولية من خلال التحديات والصعوبات التي فرضتها تلك العقوبات، التي أدت إلى امتناع الشركات المتعددة الجنسيات عن التعامل مع الشركات السورية، وارتفاع أسعار المواد الأولية بفعل زيادة تكاليف الشحن ورسوم التأمين واحتكار المواد، واشتراط التسديد المسبق من قبل شركات الشحن مما يعرض الشركات السورية لخسائر كبيرة في حال نكوس الشركة المصدرة عن شحن البضاعة، وتحديد طريق الاستلام للبضائع عن طريق بيروت فقط لانتفاء استخدام مرفأي اللاذقية وطرطوس ومطار دمشق، مما أضاف عبئاً مالياً وإدارياً على الشركات المستوردة، وكما أن الاستيراد يواجه صعوبات كبيرة، فإن التصدير الدوائي لم يكن بأفضل حال، إذ تشير التقديرات الرسمية إلى تراجع صادرات المعامل الدوائية بفعل العقوبات الخارجية لتسجل ما نسبته 10% فقط من إجمالي صادراتها المسجلة في العام 2010، والتي قدرت قيمتها آنذاك بنحو 220 مليون دولار، بحيث تراجع عدد من الدول المستوردة للدواء السوري من نحو 44 دولة قبل 2011 إلى حوالي 10 دول حالياً، مما يعني أن المعامل الدوائية تخسر سنوياً ما يقرب من 198 مليون دولار، وهي عائدات كان يمكن توظيفها في البحث والتطوير، وتمويل مستورداتها ولاسيما في ظل النقص الحاصل في القطع الأجنبي، وتعويض ما تفقده جراء السعر الإداري المركزي الذي تفرضه وزارة الصحة، إذ يؤكد أصحاب المعامل الدوائية أن 80% من الأدوية المحلية مسعرة وفق سعر الصرف الرسمي، بينما يستوردون المواد الأولية وفق سعر الصرف الموازي، ورغم ذلك فإن أسعارها لا تزال مرهقة للمستهلك، الذي يعاني من انخفاض شديد في مستوى الدخل مقارنة مع معدلات التضخم المسجلة خلال أعوام الحرب، وتحديداً في العامين الأخيرين، ليؤثر ذلك بشكل كبير على قطاع الصحة، حيث لطالما استخدمت الدول الغربية العقوبات والحظر الاقتصادي كوسيلة لفرض إراداتها على الدول، لكن غالباً ما يتغاضون عن الاعتراف بتأثيرها السلبي على المدنيين، حيث إن العقوبات تؤثر بشكل مباشر على سعر الصرف، وما يعنيه من ارتفاع تكلفة المعيشة وأسعار الأدوية والخدمات الصحية وخدمات المياه والكهرباء، والتي تؤثر بشكل مباشر على صحة السكان، ومثل هذه الإجراءات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ويؤدي إلى فقدان المكاسب التي تحقق في مجالات الوقاية من الأمراض والصحة العامة وسلامة الأطفال، وقد عرقلت العقوبات وصول الإمدادات الطبية الأساسية، مثل أدوية السرطان والسكري وأمراض القلب وغيرها من الأدوية المزمنة والتي لا تنتج محلياً، إضافة إلى المواد الأولية اللازمة لإنتاج أدوية أخرى مما أدى إلى فقدانها أو ارتفاع أسعارها بشكل كبير، الأمر الذي جعل العقوبات تتحول إلى عقاب جماعي للسكان، أي إن تأثير العقوبات على الخدمات الصحية يتجاوز الأدوية المستوردة بل يرتبط أكثر بإضعاف البنية التحتية نتيجة الانخفاض في الأموال العامة. (199– 195 ,Kasturim,2012, p:).

3–تأثير العقوبات على القطاع التجاري والمالي والمصرفي:

أعاقت العقوبات المفروضة على القطاع المصرفي القدرة على إجراء المعاملات الدولية بما فيها الأنشطة التجارية والتحويلات المالية وفتح خطوط الائتمان، فقد كانت القطاعات المالية المستهدفة بالعقوبات هي القنوات المالية الرئيسة بين الحكومة السورية ورجال الأعمال داخل سورية والأسواق الخارجية، وبالتالي كان لها تأثير سلبي هائل على جميع القطاعات التجارية(Zaki, Rim,2021, p:21).

أدى تطبيق قانون قيصر أدى إلى تعميق الأزمتين في سورية ولبنان، فقد جمدت الأصول العائدة لأفراد ورجال الأعمال السوريين، بما فيها تلك العائدة إلى معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبسبب الأزمة المالية اللبنانية لم تستطع الشركات السورية الصغيرة والمتوسطة أن تستخدم هذه الأصول حتى من أجل استيراد المنتجات غير المشمولة بالعقوبات، كما أدت إجراءات تجنب المخاطر التي فرضتها المصارف والشركات الأجنبية إلى صعوبات كبيرة في توفير

المنتجات غير المشمولة بالعقوبات، إذ لم يتم وضع أي نظام فعلي للتعامل مع ممارسات تجنب المخاطر على السلع الإنسانية، حتى فيما يتعلق بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ،كما أثرت العقوبات الأحادية على نمو المصارف الخاصة في القطاع المصرفي السوري، حتى في حال عدم ورودها على لائحة العقوبات، بسبب ارتباط معظم هذه المصارف بمصارف لبنانية وأردنية خسرت علاقاتها مع المصارف الغربية الوسيطة بسبب الإفراط في الامتثال للعقوبات وسياسة تجنب المخاطر، وبالمقابل تزعمت مصارف الخليج التقليدية والإسلامية القطاع المصرفي السوري رغم حداثة وصولها إلى السوق ورغم العقوبات المفروضة على بعض المساهمين فيها (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص4-5).

4-تأثير العقوبات على قطاع الزراعة والغذاء:

رغم العقوبات المفروضة على سورية حتى عام 2003 التي منعت سورية من استيراد الطائرات ومحطات الكهرباء ومختلف المعدات التكنولوجية الحديثة، إلا أن بعض الصادرات الأميركية الغذائية إلى سورية ارتفعت بشكل كبير وخصوصاً صادرات الذرة وحبوب الصويا، ولكن هذه الحالة لم تستمر فبعد عام 2011 انخفضت قيمة هذه الصادرات الأميركية، وتراجعت حتى صادرات الحبوب والأدوية التي كانت مسموحة بشكل رسمي لتصل إلى نسب ضئيلة جداً، وأدت هذه العقوبات إلى نقل قسم كبير من الواردات السورية إلى القطاع غير الرسمي ((Zaki, Rim,2021, p:25) ، ورغم أن السلع الغذائية كانت متوفرة للجميع وبأسعار مقبولة، وكانت كمية السعرات الحرارية للفرد مساوية للمعدلات في العديد من الدول الغربية، حيث كانت سورية من الدول القليلة في الشرق الأوسط التي تتمتع باكتفاء غذائي، إلا أن الحرب والعقوبات على سورية منذ عام 2011 أدت إلى انخفاض الإنتاج الغذائي المحلي وجعلت من الصعب استيراد المواد الغذائية اللازمة للفرد بالأسعار السابقة بسبب التضخم الناتج عن العقوبات مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للفرد للسلع المختلفة (Byron, 2018,p:25-27)

وبالتالي يمكن القول إن الولايات المتحدة الأميركية قد خططت لهذه الحرب من أجل تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، إذ دفعت حلفاءها لتمويل ودعم هذه الحرب على سورية، كما مولت بشكل مباشر مجموعات مسلحة إرهابية ضد الدولة السورية، وقامت بحملة دولية لفرض عقوبات تسببت بزيادة الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والتي وقع عبؤها على الأسر السورية وعلى الفقراء بنسبة كبيرة، وأدت إلى عزل سورية إقليمياً ودولياً وتشديد الخناق عليها بهدف استنزاف قدرات سورية والدول الداعمة لها وتفكيكها وتدميرها والسيطرة على قرارها، وجعلها دولة ضعيفة لا يمكن أن تشكل مصدر تهديد للكيان الصهيوني.

النتائج و المناقشة:

1-شكلت الحرب على سورية عام2011 نقطة تحول في السياسات الدولية، وصراع القوى الإقليمية والدولية، مما أدى إلى إطالة عمر الحرب حتى وقتنا الراهن.

2-أظهرت الحرب على سورية خارطة جديدة من الاتفاقيات الغربية على الدول العربية بشكل عام وعلى سورية بشكل خاص، شبيهة باتفاقية سايكس-بيكو، كما أظهرت الخلل في علاقات وتحالفات بعض الدول العربية مع الولايات المتحدة الأميركية ضد الدولة السورية، وبالتالي أصبح عليهم خلق توازن جديد بين علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأميركية من جهة، وعلاقاتهم مع روسيا الاتحادية من جهة أخرى.

3-موقع سورية الاستراتيجي جعلها محوراً لأطماع الغرب واستغلال دورها في التوازنات الإقليمية والدولية.

4–الحرب على سورية هي حرب مصالح للدول الكبرى على النفوذ، ومصالح اقتصادية تخص مصادر الطاقة وطرق إمدادها.

References:

- Flynt, L, (2005), Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire, book, Publisher Washington, D.C: Brookings Institution Press.
- Al-Muhammad, Qusay; Raad, Khaled (2022). The repercussions of economic terrorism on Syrian foreign trade during the period (2011-2022). Damascus University Journal of Economic and Political Sciences - Volume (38) - Issue Four.
- Report No. 23 of the International Crisis Group (Middle East). Syria under Bashar, Foreign Policy Challenges, (2004).
-Abu Mustafa, S, (2015), The Syrian War in Light of Shifting Regional and International Balances (2011-2013). Unpublished master's thesis, Faculty of Arts and Human Sciences, Al-Azhar University, Gaza, Palestine.
-Al-Tamimi, M, (2019), The Implications of the Syrian Crisis on Turkish National Security, Master's Thesis, Faculty of Arts and Human Sciences, Al-Azhar University, Gaza.
-Mahmoud, D, (2020), International Administration in the Security Council towards the Syrian Crisis, Journal of Political Science, No. 59, College of Political Science, University of Mosul, Iraq.
-Salameh, M, (2018), The American Russian Rivalry in the Middle East, International Journal of Humanities and Social Science, Volume 8, Number 1.
-Mohammed, A, (2020), The Russian - American Competition in the Middle East after 2011: Future Scenes, Journal of Al-Frahedis Arts, Vol (12) , Issue (41) , Part I.
-Chin, M, Lin, Ch, (2018), Foreign Investment across the Belt and Road Patterns: Determinants and Effects, Policy Research Working Paper, World Bank.
-Dahia, R, Akli, M, (2017), The role of the strategies of regional and major powers towards the movement in the Middle East region, Syria as a model, Master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mammeri University of Tizi Ouzou, Algeria.
- Rashidi, M, (2016), The American administration's strategy during the Obama period in managing the Syrian crisis. Master's thesis, Political Science, Batna University, Algeria.
Zariqa, N, (2019), Balances of Military Power between Russia and America in Russia, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of August 20, 1955, Skikida, Algeria.
-Bajija, A, (2017), The Syrian Crisis and the Calculations of the American Administration in the Trump Era, Journal of Political Science and Law, Volume 1, Issue 5. Arab Democratic Center, Berlin.
Khashib, J (2014), Syria in the Blow of International Transformations, a theoretical geopolitical study, Algerian Journal of Security and Development, Issue 2, Volume 2.
-Al-Raheb, A (2020), The negative impact of economic sanctions on the peoples of countries. Al-Mayadeen website, the negative impact of economic sanctions on the peoples of countries:
-Ahmed, S, (2013). Possibility of a military strike against Syria, objectives and repercussions. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies: https://acpss.ahram.org.eg/News/5356.aspx

- Bouzidi, A, (2014), American-Russian competition in the Middle East, a case study of the Syrian crisis, Master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khedira University, Algeria.
- Zaqud, A, (2012), The Book of Strategic Dimensions of the New World Order, Zahran Publishing House.
- Nassan, M, (2018), From Intricate Conflict to Elusive Stability. MASTER THESIS, Wien university- Vienna.
- Anderson, T, (2016), The Dirty War on Syria: Washington, Regime Change and Resistance- book- lobal Research Publishers, Centre for Research on Globalization, Canada.
- Postma, J, (2016), Show of Force: Russian Intervention in the Syrian Civil War, Master thesis, George Mason University, Virginia.
-Kenneth R, (2014). Executive Power in the Obama Administration and the Decision to Seek Congressional Authorization for a Military Attack Against Syria. Utah Law Review, vol 2.
-Clouds, S, (2004), the Syria accountability act: taking the wrong road to Damascus, policy analysis- NO 512.
-Byron, Am (2018). An Inhumane Response the Humanitarian Consequences of Sanctions: A Case Study of Syria- the UCL Global Governance Institute's Working Paper series.
-Zaki, M, Rim, T, (2021). Understanding the Impact of Sanctions on-the Political Dynamics in Syria, research, the London school of economics and political science.
-Jeremy M, (2011), Unrest in Syria and U.S. Sanctions Against the Assad Regime, Congressional Research Service.
-Sinan, H, Karam, SH, (2021), Syria's Electricity Sector After a Decade of War: A Comprehensive Assessment. European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies.
-Ziad, G, (2020), How economic sanctions negatively affect the sector in Syria: a case study of the pharmaceutical industry:
Research- https://blogs.lse.ac.uk/crp/2020/04/16/how-economic-sanctions-negatively-affect-the-health-sector-in-syria-a-case-study-of-the-pharmaceutical-industry/
- Sen, Kasturi, (2012), Al-Faisal, Waleed; Yaser, AlSaleh, Syria: effects of conflict and sanctions on public health- Journal of Public Health - Vol. 35, No. 2.